المقولات الصرفيّة في العربيّة: مقاربة إبستمولوجيّة

الباحث: د. محمد أحمد هويمل الخريسات

أستاذ مشارك - الدراسات اللُّغويّة

قسم اللُّغة العربيّة وآدابها - كليّة الآداب - جامعة الوصل - دبي - دولة الإمارات العربيّة المتحدة

Morphological Categories in Arabic: An Epistemological Approach

Dr. Mohammad Ahmad Hwaimel Al-Khrissat.

Associate Professor - Linguistic Studies.
Department of Arabic Language and Literature - College of Arts
Al Wasl University - Dubai - United Arab Emirates.

E-mail:Mahkh33@yahoo.com
mohammad.alkhrissat@alwasl.ac.ae
ID ORCID: 0000-0001-5932-0533

ملخص

هـدف الدّراسـة تقـديم تعريـف متكامـل للمقولات الصرفيّة في العربيّة؛ ينطلق من فلسـفتها، ويقـف علـى ماهيتهـا، وينظـر في قيمهـا المختلفـة.

انتهجـت الدّراسـة الاسـتقراء والتوصيـف والافتـراض؛ أمَّـا الاسـتقراء فقـام علـى تتبـع المقوليّـة في تاريخهـا الوجـودي والفلسـفي وصـولا إلـى السـياق اللغـوي، أمـا التوصيـف فقـد قـام علـى بيـان أدواتهـا اللغويّة المتحققة به، وانطلق الافتراض من خصوصيّة في قيمهـا الوظيفيّـة.

توصلـت الدراسـة إلـى أن المقـولات الصرفيّـة العربيّـة معـان تتحقـق للبنـاء التقسـيمي في حـال أضيفـت إليـه لواصـق مورفيميّـة خاصة، سـواء أكانت سـابقة أم لاحقـة أم داخلـة. وأن المقـولات الصرفيّـة في العربيّـة هـي: الشـخص، والعـدد، والتعيـين، والنوع، والتصريـف والإسـناد (فَعَـلَ، انْفَعَـلَ). وقـررت أن المقـولات الصرفيّـة العربيّـة عـين المقـولات المنطقيّـة ذلـك أن اللغـة مكافئـة للفكـر. وتوصلت إلى محـددات المقولـة الصرفيّـة. ووجـدت أن للمقـولات الصرفيّـة كفايـات تكفـل لهـا القيـام بمهـام المحوريّـة الأفقيّـة، لتصنـف مبانـي التقسـيم رأسـيًّا فيهـا.

للمقـولات الصرفيّـة في العربيّـة أدواتهـا، وقيمهـا التوظيفيّـة، ومتاحاتهـا الاسـتثماريّة.

الكلمات المفتاحيّة:

المقولات، المورفيم، الاستعمال، الصرف.

Abstract

Objectives: The study aims to present a comprehensive cognitive model of Arabic morphological categories, based on their philosophy, their essence, and their various values.

Methodology: The study adopts induction, description, and hypothesis. Induction traces the category through its existential and philosophical history, leading up to its linguistic context. Description explains its linguistic tools, and hypothesis is based on its functional values.

Results: The study concludes that Arabic morphological categories have meanings that are realized in the divisive structure when specific morphemic affixes are added to them, whether prefixed, suffixed, or infixes. The Arabic morphological categories are: person, number, designation, gender, inflection, and predication. It states that Arabic morphological categories are the same as logical categories, since language is equivalent to thought. It also identifies the determinants of the morphological category. Furthermore, it has found that morphological categories possess competencies that ensure they perform horizontal centrality tasks to classify the divisional structures vertically within them.

Conclusion: Arabic morphological categories have their own tools, functional values, and investment potentials.

Keywords:

Categories, morphemes, usage, morphology.

مهاد

لا يمكن الادّعاء بحال غياب المقولات بمرجعيّاتها وتمثّلاتها وأدواتها عن علماء العربيّة قديمًا، وعن الباحثين في مسائلها حديثًا، بل كانت حاضرة يُركن إليها ويُنطلق منها؛ لكنّ الادّعاء بعدم إفرادها بدراسة خاصة مستقلة، تبيّن منطلقاتها المعرفيّة، وتكشف عن حدودها المفاهيميّة، وتوضّح أدواتها التّخصيصيّة المستقلّ ممكنٌ.

اختلفت آليّة التعامل مع هذه المقولات من قبل الباحثين، فثمّة محاولات تناولت مقولات محددة (العرجاني، ٢٠١٦) (القراي، ٢٠٢١)، وعرض بعضهم لجزء منها (لأنطاكي، ١٩٦٩: ٣١٤) (حسان: ١٩٩٤: ٨٩)، وقدّم بعضهم لها (قدور، ٢٠٠٨: ٢٢٨)، لكنّ ذلك لم يتحقّق للمقولات الصرفيّة مجتمعة وبشكل إبستمولوجي، فلم أجد دراسة خاصّة مستقلّة بهذه المقولات، قصرت نفسها عليها، ومثّلت المنطلق الذي يمكن أن توظّف مخرجاته في تطوير أدوات دراسة الصّرف العربيّ في زمن غياب الحدود بين العلوم والمعارف، وعصر الذّكاء الاصطناعيّ؛ فبرزت حاجة إلى هذا التأسيس المستقلّ بدراسة تحمل عنوانها صراحة، وتجعل من أمر الرجوع إليه والحصول عليه سهلا.

تسعى الدّراسة إلى تأسيس مستقل خاصّ بهذه المقولات، يتقصّى وجوديّتها الفكريّة، ويبني حدودها المفاهيميّة، ويتتبّع رحلتها رأسيًّا وأفقيًّا كاشفًا عن قيمها البينيّة، ومفردًا كل مقولة بوقفة خاصّة تمنحها الاستقلاليّة في الأدوات والأدوار، ومعرّجًا على تمثّلاتها في الدّراسات العربيّة قديمًا وحديثًا، ذلك «أن التّفكير والكلام نشاطان جوهريّان متمايزان، يتزاوجان لضرورة الاتّصال العلميّة، غير أنّ لكلّ منهما مجاله وإمكاناته المستقلّة، وتقوم إمكانات اللغة في الوسائل المتاحة للذّهن لأجل ما يسمى التّعبير عن الفكر» (بنفست، 1999: 119).

المقولات: منطقيّتها وإنسانيّتها

لا تُدرس المقولات بشكل من الأشكال فيما يسبق الفيلسوف اليوناني أرسطو طاليس، وقد شكّل كتابه المقولات (قاطيغورياس) نقطة تأريخيّة لها من جوانبها كلّها، بل إنّ التّعريف الّذي قدّمه لها يعدّ المنطلق لكلّ من تناولها بعده، يقول: «كلّ واحد من الّتي تقال بغير تأليف أصلًا، فقد يدلّ إمّا على (جوهر)، وإمّا على (كم)، وإمّا على (كيف)، وإمّا على إضافة، وإمّا على (أين)، وإمّا على (متى)، وإمّا على (موضوع)، وإمّا على (أن يكون له)، وإمّا على (يفعل)، وإمّا على (ينفعل)» (أرسطو، ١٩٩٩: ٣٨)، وقد فسّرها ابن رشد بقوله: «فالجوهر على طريق المثال هو مثل إنسان وفرس. والكم مثل قولك ذراعان وثلاثة أذرع. والكيف مثل قولك أبيض وكاتب. والإضافة مثل الضّعف والنّصف. وأين مثل قولك زيد في البيت. ومتى مثل قولك عام أوّل وأمس. والوضع مثل متّكئ وجالس. وله مثل قولك منتعل ومتسلّح. ويفعل كقولك يحرق ويقطع. وينفعل كقولك ينحرق وينقطع» (ابن رشد، ١٩٨٠: ٨٢).

هذه المقولات وصف للكلمة المفردة (المكافئة للأشياء) دون أن توضع في سياق تأليفيّ معيّن، فالجوهر هو النّوع والجنس، والكمّ هو العدد، والكيف هو الحال، والإضافة هي «نسبة لا تعقل إلا بالقياس إلى نسبة أخرى معقولة بالقياس إلى الأولى، كالأبوّة والأخوّة، والزّيادة والنّقصان»(الشافعي، ٢٠١٦: ٤٢)، وأين هو المكان، ومتى هو الزّمان، والوضع هو «الهيئة الحاصلة لمجموع الجسم بسبب حصول النّسبة بين أجزائه، وبسبب حصول النّسبة بين تلك الأجزاء، وبين الأمور الخارجة عنها، كالقيام والقعود والاضطجاع» (الشافعي، ٢٠١٦: ٤٣)، وله «أراد به الملك... وهو النّسبة الحاصلة للجسم باعتبار كونه محاطًا بشيء آخر منتقلًا بانتقاله، كالتّقمص، والتّختّم»(الشافعي، ٢٠١٦: ٤٣)، و(يفعل) هو القيام بالفعل على سبيل التّأثير، و(ينفعل) هو القيام بالفعل على سبيل التّأثر.

لا شكّ أنّ هذه المفاهيم المقوليّة جزء من التّفكير الوجوديّ الإنسانيّ، فالأوليّات

الّتي حضرت في نظرة الإنسان للوجود حوله هي المقولات عينها، ولما كانت اللغة مكافئا صادقا للفكر الإنسانيّ وُجدت هذه المقولات كممارسات استعماليّة تعبيريّة، وذلك نتيجة الحرص الفكريّ والذّهنيّ على إظهارها منعًا لدخول غيرها في سياقها، فوُجدت أدوات التّفريق بين المذكّر والمؤنّث، وأدوات التّفريق بين المفرد وغيره في اللغات الإنسانيّة كلّها، وكذلك بقيّة المقولات.

بل إنّ اللغات اختلفت في المتاحات الاستعماليّة التّعبيريّة عن هذه المقولات بحسب اهتماماتها، ففرّقت اللغة العربيّة بين جنسين هما المذكّر والمؤنّث، وهذا التّفريق انعكاس للثّقافة العربيّة واقتناعها بعدم وجود جنس آخر. بينما فرّقت لغات أخرى بين مذكّر ومؤنّث ومحايد «له معاملة خاصة تختلف عن معاملة كلّ من قسيميه الآخرين» (محمد الأنطاكي، ١٩٦٩: ٢٧٨). وفرّقت اللغة العربيّة كذلك بين المفرد والمثنّى والجمع، واتّخذت لذلك مجموعة من الأدوات اللغويّة التي فرّقت بين السّالم وغيره والكثير والقليل وخصّت المثنّى بأدواته، وعبّرت عن جمع الجمع واسم الجمع، بينما فرّقت لغات أخرى بين ما كان مفردًا وما كان غير مفرد دون تفصيل، ولاهتمام العربيّة بالتّحديد العدديّ «عبرت عنه بطرائق خاصّة شكلا ودلالة، وكادت تنفرد به لوجود التّثنية كحدٍّ فاصل بين الإفراد والجمع» (العرجاني، ٢٠١٦: أ).

فالمقولات تمثّلات فكريّة إنسانيّة لأوليّات تجريديّة تعكس النّظر إلى الموجودات المدركة وتصنّفها بناء عليها، وقد تكوّنت حدودها في الفلسفة اليونانيّة، وترسّمت عبر منطقها أدوات اتّخاذها منهجيًّا في النّظر المعرفيّ، ولما كانت اللغة وعاء للفكر، تعكس حقيقة نظرته إلى الموجودات أمكن الاعتداد بها كأداة نظر لغويّ «ويعلم القارئ أيضا أنّ هذه المقولات عليا الأجناس؛ أي أنّ الأجناس فيما عداها أخصّ منها، وتندرج تحتها ولا يعلو على هذه المقولات جنس واحد منها، ثم هي كذلك أسس تفهم الأشياء مبنيّة عليها» (حسان، ١٩٩٠: ١٨).

المقولات: لغويّتها ومتاحاتها

كشف الوقوف على منطقيّة المقولات وإنسانيّتها أنّ السّعة أبرز سماتها، فالحديث عن أيّ مقولة منها يكشف عن مساحة من المتاحات الاستعماليّة المحقّقة للغويّتها، ولكلّ تمثّل من التّمثّلات الفكريّة الأدوات التعبيريّة القادرة على النّهوض بمهمّة الكشف عنه والتّصنيف انطلاقًا منها، وتتوزّع هذه المتاحات الاستعماليّة التعبيريّة المعبّرة عن هذه المقولات بين التّفريق بين الأصل والفرع، والبناء اللغويّ الخاص، واللواصق المورفيميّة، وكل متاح استعماليّ من هذه المتاحات قادر على تحقيق المعنى المقوليّ التّجريديّ.

حضرت مسألة التّفريق بين الأصل والفرع في التّصوّرات الفلسفيّة عامّة والّتي نظّرت للمقولات خاصّة، «ومثال ذلك اسم الحيوان المقول على الإنسان وعلى الفرس، فاسم الحيوان عامّ لهما ويدلّ كلّ منهما على جوهر واحد، وهو قولنا جسم متغذّ حساس الذي هو حدّ الحيوان. وأما المشتقّة أسماؤها، فهي الّتي سميّت باسم معنى موجود فيها غير أنّ أسماءها مخالفة لاسم ذلك المعنى في التّصريف لتضمنّها لموضوع ذلك المعنى مع المعنى، مثل تسمية الشّجاع من اسم الشّجاعة والفصيح من اسم الفصاحة» (ابن رشد، ١٩٨٠: ٧٨)، ولا يخفى على ناظر دوران مصطلحي «الأصل والفرع دورانًا ظاهرًا في علوم اللغة العربيّة، من جهة الدّلالة، والصّوت، والصّرف، والعروض، والمعاني البلاغيّة والبيانيّة» (الملخ، ٢٠٠١: ١٧). وتقدّم مسألة التّفريق بين الأصل والفرع للمقولات بيانًا للأساس النّظري الّذي يُنظر من خلاله إلى أفراد هذه المقولات، وتبرز مجموعة من القيم الخلافيّة التي تحقّق لأفراد المقولة كينونة واضحة مميّزة متشكّلة عبر أدوات خاصة.

يقوم الأساس النّظري لهذه المقولات على ضرورة وجود أصل لأفرادها وفروع عليه، وأهم ما تتميّز به هذه الأصول أنها «مستغنية بالأوضاع الأُوَل عن العلامات الطّارئة للفرق، وإنّما ذلك أمر بابه الفروع» (ابن الخشاب، ١٩٧٢: ٨٦)، فيكون الأصل منطلق

النّظر والتّحليل والبحث، وقد تحقّقت له هذه القيمة التّأسيسيّة بتجرّده من العلامات الفارقة الّتي تظهر فيما تفرّع عنه، ومن ذلك أنّ النّحويين يُجمعون على أنّ المذكّر أصل والمؤنّث فرع عليه «لأن الأشياء كلّها أصلها التّذكير ثم تختصّ بعد... والشيء يختصّ بالتّأنيث فيخرج من التّذكير» (سيبويه، ١٩٨٨: ٣/٢٤١-٢٤٢)، كما ينصون على أنّ الأشياء «إنّما تكون نكرة ثم تعرّف» (سيبويه، ١٩٨٨: ٣/٢٤١)، ولا يختلفون في كون المفرد أصلًا لما أغنى عن عطف متماثلين في التثنية، أو عطف متماثلات في الجمع.

إن نظرة يسيرة في مصنّفات النّحو العربيّ تكشف مقدار الاعتداد بالأصل كمنطلق للتّحليل والدّراسة، يقول ابن يعيش: «أصل العمل إنّما هو للأفعال، كما أنّ أصل الإعراب إنما هو للأسماء... وإذا علم ذلك، فليعلم أنّ الفروع أبدًا تنحطّ عن درجات الأصول، فلما كانت أسماء الفاعلين فروعًا على الأفعال كانت أضعف منها في العمل» (ابن يعيش، ٢٠٠٢: ٤/١٠٢)، ولا يكشف هذا الاعتداد أهميّة الأصل منطلقًا للتّحليل والدّراسة وحسب، بل يكشف عن ضعف لحق بفروع هذه الأصول، وأنّها ليست بمستوى الأصل من الاستقرار العمليّ، لأنّ ما تحقّق لها من حقوق عمليّة كان بسبب علاقتها بهذا الأصل.

تضع مسألة التفريق بين الفرع والأصل حدًّا مقوليًّا رئيسًا متعلّقا باللغة ومقولاتها، وهو أنّ الأصل مكتمل دلاليًّا دون إضافة تميّزه عن غيره، فلا يحتاج المذكّر إلى علامات لغويّة تميّزه، والأمر كذلك بالنّسبة للمفرد الذي يميّز المثّنى والجمع عنه بعلامات لغويّة محدّدة، كما أنّ البناء الأصليّ للكلمة مدخل المعالجة والتّحليل للمقولات كلّها.

التّعبير عن المقولات في الاستعمال اللغويّ العربيّ سلك طرقًا عدّة، وأوّل هذه الطّرق البناء الخاصّ، ويقصد بدلالة البناء الخاصّ على المقولة اختصاص بناء معيّن سواء على مستوى الكلمة بوضعيّتها الاعتباطيّة أم على مستوى الوزن الصرفيّ بمقولة لغويّة محدّدة، فالضّمائر في حال الانفصال (أن، نحن، أنتَ، أنتِ، أنتما، أنتم، أنتن، هو، هي، هما، هم، هن) أداة من أدوات التّعبير عن مقولة الشّخص، لكنّ قيامها بمهمّتها

الدّلاليّة تأتّى من أصل الوضع الّذي وضعت له، وليس من أيّ طريق آخر. ومثله ألفاظ دلّت على غير المفرد بصور تعبيريّة مختلفة كأن يكون لفظ مفردها مغايرا للفظ الجمع مثل: إبل ومفردها جمل، وخيل مفرها فرس، وقوم مفردها رجل. أو أن يكون لها مفرد من لفظها مثل: رَكْب مفردها راكب، وصَحْب مفردها صاحب. أو ألا يكون لها مفرد مثل فئة، فدلالة هذه الألفاظ العدديّة اعتباطيّة، وقد عبّرت عن المقولة العدديّة بأصل وضعها.

أما أن يختصّ وزن محدّد بمقولة معيّنة فيتحقق مثلاً في صيغة منتهى الجموع، التي لا نظير لها في الآحاد في العربيّة. أي لا يجيء مفرد على بنائها بل هو خاصّ بالجمع، فدلالة صيغ منتهى الجموع المقوليّة متأتيّة من وزنها الصّرفيّ، وقد كانت أدوات التّعبير عن هذه الدّلالات المقوليّة المختلفة حاضرة لدى علماء العربيّة، يقول أبو حيّان: «ليس المراد بالجعل وضع الواضع، فيدخل في الحد نحو زكا من الموضوع لإثنين، بل الجعل تصرّف الناطق بالاسم على ذلك الوجه» (الأندلسي، ١٩٩٧: ١/ ٢٢٠)، وفي كلامه فهم واضح لمتاحات التّعبير المقوليّ في العربيّة، فقد تقع بالوضع، وقد تقّع بالتّصرف.

يؤسّس من خلال هذا الالتفات إلى الأدوات التّعبيريّة اللغويّة المتعدّدة عن المقولات (المتاحات الاستعمالية) لمسألة تخصيص المقولات الصرفيّة، ذلك أنّ سعة هذه المتاحات التعبيريّة المقوليّة لا بدّ من أن تصنّف في سياقاتها التي تنتمي إليها، وصولا إلى المتاحات التعبيريّة المقوليّة التي لا تصنيف لها إلا في السّياق التّصريفيّ، وهو ما يتعلق باللّواصق التّصريفيّة، تلك المورفيمات الّتي تلحق بناء مجردًا منها، فيكتسب من خلالها إضافة دلاليّة مقوليّة، فما كانت كلمة (كتابان) دالّة على مقولة عدديّة قبل إضافة اللاصقة المورفيميّة الدالة على التّثنية، ويتحقّق في خلوه من اللواصق المقوليّة العدديّة إشارة إلى إفراده، ذلك الإفراد الذي توُصِّل إليه بمتاح (الزيرو مورفيميّة) أي عدم الاشتمال على مورفيم مقوليّ. وتحقّق من خلال مسألة الأصالة والفرعيّة «والمعاني التقسيميّة والتّصريفيّة على السواء

تعتبر من العموم والاتّساع والشمول في إطار اللغة بحيث يصدق عليها هي وطائفة أخرى من المعاني العامّة... أنّها (مقولات لغويّة)» (حسان، ١٩٩٤: ٨٩).

المقولات: حدودها وأدواتها

حضر مصطلح المقولات في الدّراسات المتعلّقة بعلوم العربيّة، واستُعمل مضافًا إلى اللغويّة (المقولات اللغويّة) (حسان، ١٩٩٤: ٨٩)، وإلى النّحويّة (المقولات النحويّة) (الأنطاكي، ١٩٦٩: ٣١٤)، وإلى الصرفيّة (المقولات الصّرفيّة) (فدور، ٢٠٠٨: ٢٢٨)، ويراد بها جميعًا «المعاني الّتي يعبر عنها بواسطة المورفيمات. فالنّوع والعدد والشّخص والزّمن والحالة الفعليّة والتبعيّة والغاية والآلة...الخ. كلّها مقولات نحويّة في الألسن تسعى المورفيمات إلى التّعبير عنها» (الأنطاكي، ١٩٦٩: ٣١٤). أمّا المقولات الصرفيّة فما يصدق عليها هو أنها «معان تعبّر عنها مباني التّصريف... وتمتاز مباني التّصريف من سواها بأنّها ليست صيغًا أو أوزانًا صرفيّة أو مباني جامدة ذات استقلال شكليّ، إنّما هي لواصق مضافة إلى تلك الأشكال الصّرفيّة المنتميّة إلى مباني التّقسيم» (قدور، ٢٠٠٨: ٢٢٨-٢٢٩)، وسمّاها فندريس الفصائل النّحويّة وحدّها بأنّها «المعاني الّتي يعبّر عنها بواسطة دوال النّسبة. فالنّوع والعدد والشّخص والزّمن والحالة الفعليّة والغايّة والآلة... الخ، كلّها فصائل نحويّة في اللغات تسمّى دوال النّسبة للتّعبير عنها» (فندريس، ١٩٥٠: ١٢٥).

فالمقولات الصرفيّة معان تتحقّق للبناء التّقسيمي في حال أضيفت إليه لاصقة مورفيميّة خاصّة، سواء أكانت سابقة أم لاحقة أم داخلة، والمعاني المعبّر عنها بهذه اللواصق المورفيميّة في العربيّة هي «الشّخص، والعدد، والتّعيين، والنّوع، والتّصريف» (قدور، ٢٠٠٨: ٢٣٠)، والفاعليّة المعبّر عنها منطقيًّا بمقولة (يفعل، وينفعل).

شكلت هذه المقولات الصّرفيّة محور اهتمام بالغ في الاستعمال اللغويّ العربيّ، وحرص السّلوك اللغوي على إبرازها بالمتاحات الأدواتيّة اللغويّة المختلفة، وذلك للوظيفيّة الدلاليّة التي نهضت بها. وروعيت مراعاة تامّة في التّحليل اللغويّ، فقد فرضت طبيعتها

كثيرًا من التغيرات التي تطرأ للمبنى التقسيمي الذي أضيفت هذه اللواصق المورفيميّة إليه، فما التغيّر الذي طرأ للفعل (قالَ) في (قُلت) إلا بسبب من ذلك، «وموضوع الدّراسة في علم الصّرف هو دور السّوابق واللواحق والتّغييرات الدّاخليّة الّتي تؤدّي إلى تغيير المعنى الأساسيّ للكلمة» (ماريو باي، ١٩٩٨: ٥٣).

قبل الوقوف على المقولات الصّرفيّة في العربيّة بحدودها التّمييزيّة الفاصلة، لا بدّ من الإشارة إلى أن بعض اللواصق المورفيميّة المقوليّة تحقّق معنى مقوليًّا مزدوجًا، وذلك لتحمّلها الدّلاليّ لأكثر من مقولة صرفيّة، فلاحقة النّون الخاصّة بجمع النّساء (نون النسوة) تدلّ على نوع وعدد، بينما لا تدّل اللاحقة الدّالة على المثّنى إلا على عدد.

ولا بد من الإشارة إلى بعض المتعلّقات السّياقيّة المؤثّرة في المعنى المقوليّ، فربّما قُصد المفرد بمورفيم الجمع، وربّما قُصد الجمع دون اتّصال المبنى التّقسيميّ بمورفيم الجمع (الزيرورمورفيمية)، وإن كان «الأَصْل في كَلَام الْعَرَب دلَالَة كل لفظ على مَا وضع لَهُ فَيدل الْمُفْرد على الْمُفْرد والمثنى على اثْنَيْنِ وَالْجمع على جمع» (السيوطي، ١٩٨٠: ١/ ١٧١)، لكنّه «قد يخرج عَن هَذَا الأَصْل» (السيوطي، ١٩٨٠: ١/ ١٧١)، «ومن هذا: ما يستعمله الكُتّاب الآن من العُدول عن [الخطاب] إلى الغيبة، فيقولون: (أحسَن اللّه إليه)، و (أطال اللّه بقاءه)، وهم يريدون: (أحسن اللّه إليك)، و(أطال بقاءك)» (ابن فرحون، د.ت: ٣/ ٧٤)

١. مقولة الشخص

يقصد بمقولة الشّخص الصّرفيّة المعنى المتحقّق بإضافة لاصقة مورفيميّة تشير إلى الشّخص (المضمر) و «هذه تسميّة البصريين، ويسميه الكوفيون الكناية، والمكنيّ، ولا يحتاج إلى حد، ولا رسم، لأنّه محصور وهو ينقسم: إلى متكلّم، ومخاطب، وغائب في موضع مرفوع، وموضع منصوب، وموضع مجرور» (الاندلسي، ١٩٩٨: ٢/ ٩١١)، وفي دراستنا لمقولة الشّخص في الصّرف العربي لا بدّ من استثناء الضّمائر المنفصلة، ذلك أنّها تنتمي إلى مباني التّقسيم، واللواصق الدّالة على الشّخص في النّظام الصّرفي العربي

تقسم إلى قسمين: علامات تصريفيّة مكانها الصّدر أو العجز. وضمائر متصلة مكانها العجز (قدور، ٢٠٠٨: ٢٣٢).

لخّص تمام حسان مقولات الشّخص الصّرفيّة بقوله: «فأمّا الشّخص فتعبّر عنه ضمائر الرّفع المتّصلة في الفعل الماضي وحروف المضارعة في المضارع، وأما فعل الأمر فجميعه لشخص واحد هو المخاطب مع اختلاف في العدد والنّوع» (حسان، ١٩٩٤: ١٥٦)، وتجدول مورفيمات مقولة الشّخص الصّرفيّة كالآتي:

المبنى التقسيمي الفعلي			
الماضي	المضارع		الأمر
لواحق	سوابق	لواحق	لواحق
Z: جَمَعَ	***	***	***
تُ: جَمَعْتُ	أ: أجْمَعُ	***	***
تَ: جَمَعْتَ	ت: تجْمَعُ	***	Z: اجمَعْ
تِ: جَمَعْتِ	ي: يجْمَعُ	ي: تجْمَعين	ي: اجمَعِي
تْ: جَمَعَتْ	ت: تجْمَعُ	***	***
نا: جَمَعْنَا	ن: نجْمَعُ	ت: تجْمَعُ	***

ملحظ: (Z) إشارة إلى zero morpheme .

وقد استثنيت اللواصق الدّالة على العدد في حال اتّصالها باللواصق الدّالة على الشّخص، أو في حال تشكّل المعنى المقوليّ الشّخصيّ بصورة غير إلصاقيّة مثل فعل الأمر، ذلك أنّها إضافة إلى الإضافة المقوليّة، والشّخص المقوليّ المتكلّم أو المخاطب أو الغائب انعقد بدونها، ولا يفيد الالتفات إليها في مسألة المقوليّة الشخصيّة أبنية التقسيم تحليلًا، وقد أدرجها بعض الباحثين في أثناء حديثهم عن مقولة الشّخص في الصّرف العربي (قدور، ٢٠٠٨: ٢٣٢-٢٣٣)، لكنّ قصده كان مقابلتها بالضمائر المنفصلة للتّوضيح. وفيما يتعلّق بالمورفيمات الشّخصيّة الّتي تتّصل بالمبنى التّقسيمي الاسمي بناء على سبق، فإنّها

لن تتجاوز الياء للمتكلّم، الكاف للمخاطب، والهاء للغائب.

تنهض مقولة الشّخص المتحقّقة بلاصقة مورفيميّة بإضافة قيمة معنويّة للمبنى التّقسيمي الذي اتّصلت به، ولا يقلّ دور هذه اللاصقة المورفيميّة عن دور المبنى التّقسيمي الذي اتّصلت به في التّحكّم بسير التّركيب الذي وردت فيه، فاتّصالها بالمبنى التّقسيمي يحدّد شكل العناصر اللغويّة الأخرى في التّركيب لأنّها ستحرص على مطابقتها لفظيًّا، واستقامتها دلاليًّا، فثمّة فرق كبير بين قولك: (أَكَلْتِ)، و(أَكَلَتْ)، نتج عن اللاحقة المورفيميّة، على المستويين التّركيبي والمقاصديّ و«جدوى الشّخص النّحوي واضحة في التّوافق السّياقيّ، وفي التّمكين من خلق الجدول التّصريفي، فهذا النّوع من التّطريز صالح للعمل أفقيًّا في السِّياق النّحوي، ورأسيًّا في الجدول الصّرفيّ» (حسان، ١٩٩٠: ٢٢٣-٢٢٤).

تفرض مقولة الشّخص الصّرفيّة نمطًا استعماليًّا محدّدًا يسري في المبنى التّقسيم كلّه، وتحليلا معيّنًا يقدّم تفسيرًا شموليًّا، فما يفرضه من تغيّر في حركة البناء، وما يطرأ لآخر المبنى التّقسيميّ من تغيّرات صوتيّة، مكّن المقولة الشّخصيّة أن تكون مدخلا للنّظر، ونظرة في النّمطين الاستعماليّين (قلْتُ) و (دَعَتْ) تكشف ذلك، «ومع الاعتراف الكامل لضمائر الرّفع المتّصلة بصلاحيتها للدّلالة على معاني الضّمائر أرى أنّها لم تسق هنا لتكون ضمائر مستقلّة الدّلالة كالضّمائر المنفصلة، وإنما سيقت هنا لتكون لواصق ووسائل من وسائل بيان الشّخص لينتفع بهذا البيان في تحديد القرائن اللفظيّة» (حسان، ١٩٩٤: ١٥٦).

٢. مقولة العدد

يقصد بمقولة العدد الصّرفيّة المعنى المتحقّق بإضافة لاصقة مورفيميّة تشير إلى العدد. ومقولة العدد من أبرز المقولات الّتي روعيت في السّلوك اللغوي للعربيّة، فقد فرّق بين ما كان مفردًا وما كان مثنى وما كان جمعًا، واتّخذ لذلك وسائل عدّة، كأن يكون مرد مقصد الدّلالة على غير المفرد إلى أصل الوضع مثل اسم الجمع، أو إلى بناء

الكلمة الذي يكون خاصًّا بغير المفرد مثل جموع التكسير. أو إلى اللاصقة المورفيميّة، مثل الجمع السالم. وقد التُفت إليها في التّحليل، إذ تمنح إمكانات تصنيفيّة رئيسة تسهل عمليّة دراسة مباني التّقسيم، وتشكّل منطلقًا ذا أصول كليّة للتّعامل مع الأنماط المختلفة. والمعنى المغني عن عطف المتماثلات المتحقّق بإضافة لاصقة مورفيميّة تمييزيّة عدديّة هو محل مقولة العدد الصّرفيّة في العربيّة، ذلك أنّ «التّمييز بين الوحدة والجماعة، هو ما يكون العدد» (فندريس، ١٩٥٠: ١٣٣).

للدلالة المقوليّة العدديّة الصرفيّة في العربيّة مورفيمات (لواصق) خاصّة بالاسم، وأخرى خاصّة بالفعل، وثمّة اختلاف بينهما يتمثّل في كون القسم المتّصل بالاسم علامة تدل على العدد فقط، وفي كون القسم المتّصل بالفعل ضمير يقع موقع المسند إليه ويغني عنه، ويتخلّق إشكال حال ظهور مسند إليه بعده، ذلك أنّه «إذا أسند الفعل إلى الفاعل الظاهر، فالمشهور تجريده من علامة التّثنية والجمع... ومن العرب من يلحقه الألف، والواو، والنّون على أنّها حروف دوالّ كتاء التّأنيث، لا ضمائر. وهذه اللغة يسمّيها النّحويون لغة: أكلوني البراغيث» (السيوطي، ١٩٨٠: ٢/٢٦٥-٢٦٦)، وربّما كان المسلك التّطوريّ للعربيّة يسير في اتّجاه توحيد النّسق العددي في العربيّة وقصره على العلاماتيّة شأن الأسماء، وهو ما يلاحظ في الاستعمال اللغويّ (اللهجيّ) المعاصر، لكنّ دراسة اللغة وتقعيدها أوقف تصويب ذلك وقبوله بالنّسبة للفعل.

قبل الوقوف على المورفيمات المقوليّة العدديّة لا بدّ من الإشارة إلى مسألة الزيرومورفيميّة، وهي الدّلالة على المفرد في حال عدم الاتّصال بلاحقة عدديّة، فالمفرد حالة عدديّة لا تختلف عن غيرها من الحالات، ففي «فصيلة العدد معان أخرى متميّزة لا نعبّر عنها وإن كانت تستحقّ أن يكون لها صيغة نحويّة. من ذلك... معنى الإفراديّة» (فندريس، ١٩٥٠: ١٣٤)، تؤيّد ذلك مسألة الأصالة والفرعيّة وقد نصّ سيبويه على «أن الواحد أشدُّ تمكنا من الجميع، لأنّ الواحد الأوّل» (سيبويه، ١٩٨٨: ١/٢٢)، والمورفيمات

الصرفيّة العدديّة الإلصاقيّة في العربيّة هي:

المبنى التقسيمي				
	الاسمي	الفعلي		
		الماضي	المضارع	الأمر
المفرد	Z: معلّم	Z: علّمَ	أ: أعلّمُ ي: يُعلّمُ ت: تُعلّمُ	Z: علّم
المثنى	ا ن: معلّمان ي ن : معلّمَين	ا: علّما	ان: يُعلّمان	ا: علّما
الجمع	و ن: معلّمون ي ن: معلّمين	وا: علّموا	و ن: يُعلّمُ	وا: علّموا
	ا ت: معلّمات	ن: علّمن	ن: يُعلّمن	ن: علّمنَ

لم يوقف في هذا الجدول التّصريفي على مورفيمات مثّلت مقولتها غير العدديّة المعنى الأبرز، وما ذهب إليه تمام حسان بقوله: «فأمّا مع الماضي فإن الدّلالة على العدد تتضح داخل التكلم من الفرق بين التّاء المضمومة للمتكلّم الواحد وضمير المتكلمين (نا)، وفي داخل الخطاب تتّضح من الفرق بين تَ، وتُما، وتُم، وفي الغيبة من الفرق بين الاستتار في الخطاب بألف الاثنين وواو الجماعة» (تمام حسان، ١٩٩٤: ١٥٧)، وإن كان علامات دالة على عدد، فإنّها تمييز للشّخص المعبّر عنه بالضّمير المتّصل، وقد أدرك علماء العربيّة ذلك عندما عدّوا الضّمير التّاء فقط، وربما حملت على مقولة شخص عدديّة في العموم، لكن كمقولة صرفيّة تعامل المورفيمات الدّالة على العدد فقط، والمتّصلة بالمبنى التّقسيميّ مباشرة، والّتي يتأثّر المبنى التّقسيميّ بسبب اتّصاله بها، كما يحدث للفعل

(يدعو) عندما اتّصلت به لاصقة العدد (و ن)، كما أنّ التّداخل المقوليّ المورفيميّ سمة من سمات المورفيمات المقوليّة في العربيّة، وسيوقف عليه في أثناء الدراسة.

تصلح المقولة العدديّة الصرفيّة كمدخل تصنيفيّ، يمكّن بناء الجداول التّصريفيّة، وهي قادرة على تقديم عموميّات تحليليّة تنطلق من طبيعة المورفيمات العدديّة البنائيّة، بتتبّع أثرها في المباني التّقسيميّة التي أُلحقت بها، فنظرة في (داعي) و (يدعو) تبيّن ذلك إذا ما درس أثر لحاق لاصقة الدلالة على الجمع فيهما (عبابنة، ٢٠١٩: ٣١٢)

٣. مقولة النّوع

يُقصد بمقولة النّوع الصّرفيّة المعنى المتحقّق بإضافة لاصقة مورفيميّة تشير إلى النّوع (الجنس)، وسواء أكان المبنى التّقسيميّ اسميًّا أم فعليًّا فإن تحدّد النّوع في محموله مهمّة من مهمّات التّعبير اللغوي عمومًا، و«فصيلة الجنس كما توجد في الهنديّة الأوروبيّة والساميّة منذ أقدم عهدهما تفرض نفسها بدرجة من الصّرامة تجعل العقل لا يكاد يستحضر اسمًا حتى يبدو الاسم أمامه مزودًا دائمًا بنوع يميّزه بجلاء، بل كثيرًا ما يكون النّوع هو المميّز الوحيد الّذي يملكه هذا الاسم» (فندريس، ١٩٥٠: ١٢٦-١٢٧).

إنّ مقولة النّوع (الجنس) في الصّرف العربي محلّ لكثير من المنطلقات كالأصالة والفرعيّة؛ فاستمرارًا للتصوّر الإنسانيّ الّذي يرى أنّ موجودات الكون إمّا مذكّرة وإمّا مؤنّثة، وأنّ أصل المؤنّث المذكّرُ، ويرى في ذلك سيبويه «أنّ المذكّر أخفّ عليهم من المؤنّث لأنّ المذكّر أوّل، وهو أشدُّ تمكّنًا، وإنّما يخرج التّأنيثُ من التّذكير. ألا ترى أنّ (الشّيء) يقع على كلّ ما أخبر عنه [من قبل أن يُعْلَم أذكرٌ هو أو أُنثى]، والشّيء ذكر» (سيبويه، ١٩٨٨: ٢٢/١).

تتحقّق نتيجة لهذا التّصوّر مقصديّة التّذكير عبر القيمة الزّيرومورفيميّة، ويصرّح ابن جني في ذلك، بأنّ «التّذكير هو الأوّل، والأصل. فليس لك التّراجع عن الأصول؛ لأنّها أوائل، وليس تحت الأصل ما يرجع إليه. وليس كذلك التّأنيث؛ لأنه فرع على التّذكير»

(ابن جني، ١٩٥٢: ٢٤٢/٣)، فالتّذكير والتّأنيث «معنيان من المعاني، فلم يكن بدٌّ من دليل عليهما، ولمّا كان المذكّر أصلًا، والمؤنّث فرعًا عليه؛ لم يحتج المذكّر إلى علامة؛ لأنّه يُفهَم عند الإطلاق، إذ كان الأصل، ولمّا كان التّأنيث ثانيًا، لم يكن بدّ من علامة تدلّ عليه... والمذكّر ما خلا عن العلامات الثّلاث التّاء والألف والياء» (ابن يعيش، ٢٠٠٢: ٣٥٢/٣).

أدرك الاستعمال اللغوي أهميّة التّعبير عن المقولة النّوعيّة بلاصقة مورفيميّة، لأنّ وجود لفظ خاصّ بالمذكّر وآخر خاصّ بالمؤنّث «يخالف هذا مبدأ الاقتصاد اللغوي الذي سعى إلى الاكتفاء بأقل المباني للدلالة على أكثر المعاني صرفيًّا ودلاليًّا» (قدور: ٢٠٠٨: ٢٤٨).

ستعرض مورفيمات النّوع الدّالّة على المؤنّث، ذلك أنّ الدّلالة على المذكّر متأتيّة من عدميّة المورفيم التّأنيثي (ينظر: شاهين، ١٩٨٠: ١٢٢)، فمقولات النّوع المورفيميّة تقتصر على المورفيمات التأنيثيّة، وهي:

المبنى التقسيمي			
الاسمي	الفعلي		
	الماضي	المضارع	الأمر
ة: طَالِبة	ت: ذَهَبَتْ	ن: يَذْهَبْنَ	ن: اذهَبْنَ
ى: كُبْرَى		ي: تَذْهَبِيْنَ	ي: اذهَبِيْ
ا ء: سمراء			

نصّ الغلاييني على أنّ «للتّأنيثِ ثلاث علامات التّاء المربوطة، وألف التّأنيث المقصورة، وألفه الممدودة كفاطمة وسلمى وحَسناء» (الغلاييني، ١٩٩٣: ٩٩/١)، لكن يجب الانتباه إلى أنّ التاء قد تلحق المذكّر فيسمى المؤنّث اللفظي مثل (عقبة، حمزة، قتيبة)، وأن «الألف تزاد آخرا على ثلاثة أضرب: أحدها: أن تكون للتأنيث، والثاني: أن تكون

ملحقة، والثالث: أن تكون لغير تأنيث، ولا إلحاق، بل لتكثير الكلمة وتوفير لفظها» (ابن يعيش، ٢٠٠٢: ٣/٣٨٣).

أصبحت هذه اللواحق المورفيميّة علامة على مؤنث بصورة تأسيسيّة، ثم يراجع ما لحقت به لتمييز كونها للتّأنيث أم لغيره، لكن الاعتداد بها كمقولة صرفيّة عربيّة نوعيّة يتكشّف في معاملتها التّصريفيّة كالجمع مثلا، حيث جمع (حمزة) على (حمزات) (حسن، د.ت:٤/٥٨٨)، وبالتّالي شكّلت استقلالا مقوليًّا بنائيًّا صرفيًّا قادرًا على أن يكون منطلقًا تقسيميًّا تصنيفيًّا، ينطلق من الطبيعة الصّوتيّة لهذه المورفيمات، وما سيفرضه من تغيّرات في مباني التّقسيم عند اتّصالها بها (ينظر: عبابنة، ٢٠١٩: ٣٥١

٤. مقولة التعيين

يقصد بمقولة التّعيين الصّرفيّة المعنى المتحقّق بإضافة لاصقة مورفيميّة تفرّق بين ما كان معرفة وما كان نكرة، «والمراد بالمعرفة ما خصّ واحدًا من الجنس، لا يتناول غيره، وذلك متعلّق بمعرفة المخاطب دون المتكلّم، إذ قد يذكر المتكلّم ما هو معروف له، ولا يعرفه المخاطب» (ابن يعيش، ٢٠٠٢: ٣/٣٤٧)، ففي قول المتكلّم (لي بستان) معرفة للبستان من قبل المتكلم وجهل لدى المخاطب، «وتشتمل معظم لغات العالم على نوعين من المعارف، أحدهما ما يدلّ بنفسه [أي بمبناه] على التّعيين. كالضّمير والإشارة والموصول والعلم، ونحو ذلك من المباني الجامدة. والثّاني ما تدلّ على تعيينه أداة خاصّة هي لاصقة صرفيّة تسبق الاسم أو تلحقه» (قدور: ٢٠٠٨: ٢٤٠).

تتشكّل مقولة التّعيين الصّرفيّة في العربيّة بالأدوات نفسها التي تشكّلت بها المقولات السّابقة، ذلك أنّها من حيث التّأسيس مقولة تعبّر عن معنى تحديدي يمكّن المتكلّم من الحديث عن أفراد الجنس كلّه، أو قصر الحديث على أحد أعضاء هذا الجنس، وذلك في حال عدم كون الاسم محدّدًا في ذاته مثل العَلَم، كما أنّ مسألة الأصالة والفرعيّة تأسيسيّة في هذه المقولة، «واعلم أن النّكرة هي الأصل، والتّعريف حادث؛ لأنّ الاسم نكرة في أوّل

أمره مبهم في جنسه، ثم يدخل عليه ما يفرد بالتّعريف، حتى يكون اللفظ لواحد دون سائر جنسه» (ابن يعيش، ٢٠٠٢: ٣٤٧/٣)، وبناء على هذا التّأسيس فإنّ الزيرومورفيميّة التّعيينيّة أداة من أدوات التّفريق بين قطبي هذه المقولة؛ المعرفة والنّكرة مما لم تتحدّد قيمته التّعيينيّة عبر محقّقات المقولة غير الصّرفيّة، والمحقّق لمقولة التّعيين الصّرفيّة في العربيّة مورفيمات إلصاقيّة تتّصل بالمبنى التّقسيمي غير المتعيّن من طريق أخرى للتّفريق بين عناصر الجنس كلّه وأحد أفراده، والنّكرة «أخفُّ عليهم من المعرفة، وهي أشدُّ تمكُّنا؛ لأنّ النّكرة أولّ، ثم يَدْخلُ عليها ما تُعَرّف به» (سيبويه، ١٩٨٨: ٢٢/١).

حدّد سيبويه محقّقات مقولة التّعيين اللغويّة بقوله: «فالمعرفة خمسة أشياء: الأسماء التي هي أعلام خاصّة، والمضاف إلى المعرفة، [إذا لم ترد معنى التّنوين]، والألف واللام، والأسماء المبهمة، والإضمار» (سيبويه، ١٩٨٨: ٥/٢)، وبإخراج ما لا يدرج ضمن المقولات الصّرفيّة تتحقق مقولة التّعيين الصّرفيّة القائمة على إضافة مورفيميّة للمباني التّقسيميّة الاسميّة بأداتين هما، لاصقة التّعريف (ال) «وإنّما صار معرفة لأنك أردت بالألف واللام الشّيء بعينه دون سائر أمّته» (سيبويه، ١٩٨٨: ٥/٢)، ولاصقة التّعريف (الضّمير المضاف) «وإنّما صار معرفة بالكاف الّتي أضيف إليها، لأنّ الكاف يراد بها الشّيء بعينه دون سائر أمّته» (سيبويه، ١٩٨٨: ٥/٢)، لأن هاتين اللاصقتين المورفيميتين هما اللتان تباشران المبنى التقسيمي الاسمي. وربما كان لهما أثر في بنية الاسم الذي تتّصلان به، فمقولة الصّرف التّعيينيّة تقوم على سابقة وعدد من اللواحق الّتي تتّصل بمبنى تقسيميّ واحد هو المبنى الاسميّ، وهي:

المبنى التقسيمي الاسمي		
الزيرومورفيميّة	المورفيمات التعيينيّة	
	سوابق مورفيميّة تعيينيّة	لواحق مورفيميّة تعيينيّة
كِتابٌ	ا ل: الكتاب	ي: كِتابِي
		ك: كِتابُك
		هـ: كِتابُه
		نا: كِتابُنا

لا يقل شأن تأثير لاصقة التعريف (ال) عند اتّصالها بالمبنى التّقسيميّ الاسميّ عن شأن التّغيّرات الصّوتيّة التي تطرأ للمباني التقسيميّة الأخرى، فنظرة في المبنى التقسيمي:

قبل الاتصال المورفيمي التّعييني		بعد الاتّصال المورفيمي التعييني	
شَجَرَةٌ	šajaratun	الشَجَرَة	>aššajaratu

وقد حظيت بوقفات عدّة من قبل الباحثين الّذين ناقشوا مسألة همزة الوصل (شاهين، ١٩٨٠: ٢٠٢)، وشكّلت منطلقًا تحليليًا للمبنى التّقسيمي الاسمي المتصل بها. ومثلها (رامي) إذا اتّصل بلاحقة التّعيين (ي)، ويزداد الأمر تأكيدًا إذا نظر فيها بعد اتّصال المبنى التّقسيمي بمورفيم مقولي آخر مثل (معلمون) التي ستكون صورتها النهائيّة (معلّميّ) بعد مرورها بصورة (مُعَلّمويّ)

٥- مقولة التّصريف

يقصد بمقولة التّصريف الصّرفيّة المعنى الزّمني المتحقّق بإضافة لاصقة مورفيميّة إلى المبنى التّقسيميّ الفعليّ، ويُخرج هذا التّأسيس المعنى الزّمنيّ الفعليّ المكتسب من الصّيغة الصّرفيّة، ذلك أنّ المقولات الصّرفيّة «ليست صيغًا أو أوزانًا صرفيّة أو مباني جامدة ذات استقلال شكلي، إنّما هي لواصق مضافة إلى تلك الأشكال الصّرفيّة المنتميّة

إلى مباني التّقسيم» (قدور، ٢٠٠٨: ٢٢٨-٢٢٩) ، كما يُخرج مسألة الزّمن السّياقيّة الّتي ترى أنّ الزّمن الفعليّ يتحقّق من خلال السّياق، ذلك «أنّه يمكن للصّيغة الواحدة، بل الفعل الواحد، أن تتعدّد دلالته الزمنيّة تبعًا لاختلاف السّياق أو الاستعمال» (رشيد، ٢٠٠٨: ٥٧)، «والزّمن بهذا المعنى يختلف عمّا يفهم منه في الصّرف إذ هو وظيفة صيغة الفعل» (تمام حسان، ١٩٩٤: ٢٤٠).

تتشكّل المقولة التّصريفيّة لغويًّا بصورة تأسيسيّة في الصّيغة الصّرفيّة حال كونها مجرّدة، «وأمّا الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع. فأما بناء ما مضى فذهب... وأمّا بناء ما لم يقع فإنه قولك آمرا: اذهب ... ومخبرا: يقتل... وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت» (سيبويه، ١٩٨٨: ١٢/١). أمّا تشكّل المقولة التّصريفيّة صرفيًّا فقد أدركه سيبويه عندما تحدّث عن «الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل... ولا تغيّر الفعل عن حاله الّتي كان عليها قبل أن يكون قبله شيء منها... فمن تلك الحروف قد... ومن تلك الحروف أيضا سوف يفعل؛ لأنها بمنزلة السّين الّتي في قولك سيفعل» (سيبويه، ١٩٨٨: ١١٤/٣-١١٥).

يضع هذا التّأسيس مقولة التّصريف في سياق المقولات الصّرفيّة الأخرى، ويسبغ عليها سمتها الأدواتيّ الّذي تتشكّل من خلاله، ذلك أنّها تقف على معنى تصريفي تحقّق بإضافة مورفيميّة مختصّة، تكون مهمتها تحديد الزّمن بدقة، أو إخراجه عن مجرد الدّلالة الزّمنيّة إلى أخرى، فإذا نظرنا في (قد) مثلا فقد قيل إنّها «حرف تقريب مع الماضي، وتقليل مع المستقبل. قال ابن الخباز: ومن عبارات المطارحين في قد أنّهم يقولون: حرف يصحب الأفعال ويقرب الماضي من الحال. قال: وزدته أنا ويؤثر التّقليل في فعل الاستقبال» (المرادي، ١٩٩٢: ٢٥٥)، لكنّ إشكاليّة هذه الإضافة بواسطة (قد) متمثّلة في كونه مورفيمًا حرًّا وليس مقيّدًا (يراجع: ماريو باي، ١٩٩٨: ١٠٠)، فأشبه الدّلالة المعنويّة البنائيّة الشّخصيّة في الضمائر المنفصلة، والمورفيمات الحرّة تستبعد في المقولة التّصريفيّة،

لفقدها شرط الاتصال بالمبنى التّقسيميّ، وتكون المورفيمات المقوليّة الصّرفيّة التّصريفيّة هي المورفيمات المتّصلة بالفعل فقط.

ويطرح إشكاليّة الأصالة والفرعيّة، ذلك أنّ الأصل تجرّد المبنى التّقسيميّ الفعليّ من اللواصق المورفيميّة التّصريفيّة، فتكون صيغته الدّلالة التّصريفيّة المباشرة المجرّدة، وفي ذلك شأنه شأن المقولات الصرفيّة كلّها الّتي فرّقت بين الأصالة والفرعيّة. ثم تتبع ذلك مسألة الزيرومورفيميّة، بحيث يشكّل عدم الاتّصال الإشارة التّجريديّة المباشرة، فالفعل (يفعل) ذو دلالة تصريفيّة غير مباشرة تتحدّد عبر إضافة مورفيميّة تصريفيّة متّصلة مثل (س) فيصبح (سيفعل). والمورفيمات الصّرفيّة التصريفيّة هي:

المبنى التقسيمي الفعلي							
الفعل	الزيرومورفميّة	ن: التوكيد	اللام				س:
			الابتداء	الأمر	التعليل	الجحود	الاستقبال
الماضي	ذَهَبَ	***	لَذَهَبَ[١]	***	***	***	***
المضارع	يَذْهبُ	يَذْهَبَنّ	لَيَذْهَبُ[٢]	لِيَذهَبْ	لِيَذْهَبَ[٣]	لِيَذْهَبَ[٤]	سَيَذْهَبُ
الأمر	اذْهَبْ	اذْهَبَنّ	***	***	***	***	***

تمثّل مقولة التّصريف مدخلًا تبويبيًّا صرفيًّا واسعًا، يمكن الانطلاق منه عبر تصوّرات كليّة لدراسة مباني التّقسيم، فنظرة في أحد مكوّنات المقولة الصّرفيّة مثل (ن) التي للتّوكيد يكشف ذلك، خاصّة أنّ العربيّة «لا تهتمّ بالأزمنة الثّلاثة وفروعها... بقدر ما تهتمّ في هذه الصّيغ بالحدث المنتهي والحدث الّذي لم ينته بعد؛ ولذلك نجد في العربيّة صيغتين للفعل، وهما: الماضي للحدث المنتهي، والمضارع للّذي لم ينته؛ ولذلك يصلح للحال

١ في جواب قسم، يراجع في ذلك (حسن، د.ت: ٦٦١/١)
٢ يراجع في ذلك: (ابن هشام، ١٩٩١: ٢٥٧/١)
٣ يراجع في ذلك: (حسن، د.ت: ٣٢٤/٤)
٤ يراجع في ذلك: (المرادي، ١٩٩٢: ١٠٥)

والاستقبال، وهناك أدوات تجعله للمستقبل خالصًا؛ مثل السين» (عبد التواب، ١٩٩٩: ٤٦)

٦- مقولة (فَعَل) و (انْفَعَلَ)

يؤسّس لهذه المقولة انطلاقًا من عبارة أرسطو طاليس الّتي حدّد المقولات فيها بقوله: «كلّ واحد من الّتي تقال بغير تأليف أصلًا، فقد يدلّ إمّا ... على (يفعل)، وإمّا على (ينفعل)» (أرسطو، ١٩٩٩: ٣٨)، ونصّ إميل بنفست على أنّ المقصود بعنصري هذه المقولة هما «المبني للفاعل والمبني للمفعول» (بنفست، ١٩٩٩: ١٢٣)، وبالجمع بين الصّيغتين المذكورتين (يفعل) و (ينفعل)، وبتحديد بنفست للمقصود، وبالنّظر في ظاهرة «ضياع صيغة المبني للمجهول في العاميّة، وهي صيغة: (فُعِلَ) و (يُفْعَلُ)؛ إذ انابت عنها في العاميّة: (انْفَعَلَ) مثل: انْكَتَبَ... أو صيغة (اتْفَعَلَ)؛ مثل اتْقَتَلَ... وفي اللغة العبريّة توجد الصيغة الأولى، وهي هناك على وزن (نِفْعِل)... وفي الآراميّة توجد الصيغة الثانيّة، وهي هناك على وزن: (اتفْعِلْ)» (عبد التواب، ١٩٩٩: ٤٩)؛ يتبيّن أنّ المقولة متعلّقة بمسألة إسناد الفعل.

إنّ وجود ثلاثة صيغ قياسيّة (فَعَلَ، انْفَعَلَ، فُعِلَ) لتحديد مسألة الإسناد الفعليّة في العربيّة يكشف عن نظر دقيق في مراتب الفاعليّة في السّلوك اللغوي لها، ويعرّف الفاعل بأنّه «ما قدِّم الفعل أو شبهه عليه وأسند إليه على جهة قيامه به أو وقوعه منه» (ابن هشام، ٢٠٠٤: ١٨٩)، وفي هذا التّعريف تفريق بين قيام الفاعل بالفعل على سبيل الخلق والإيجاد مثل: قطع زيدٌ الحبلَ. وقيام الفاعل بالفعل على سبيل الاستجابة والتّأثر في: انْقَطَع الحَبْلُ. ثم ضياع الفاعل وقيام المفعول به مقامه في: قُطِع الحبل، وذلك في المبنيّ للمفعول (يراجع في ذلك: السيوطي، ١٩٨٠: ٢٦٢/٢)، وقد فرّق علماء العربيّة من الناحيّة التركيبيّة بين قسمين فقط: «فعل مبنيّ للفاعل، وفعل مبنيّ للمفعول» (ابن جني، ١٩٦٠: ٢٠/١)، ذلك أنّهم عدوّا الفعل المسند إلى فاعله على جهة الاستجابة والتأثّر مسندًا إلى الفاعل.

كشف الاستعمال اللغوي العربي عن ثلاث مراتب للعلاقة بين الفعل والفاعل،

الأولى: فاعل أوجد الفعل حقيقة (الفاعل اللغوي) ويتمثّل في صيغة (فَعَلَ)[٥]. وفاعل قام بالفعل على جهة التّأثر والاستجابة (الفاعل النحوي) ويتمثّل في صيغة (انفَعَل). وفاعل غاب وقام المفعول به مقامه في التّركيب (نائب الفاعل) ويتمثل في صيغة (فُعِل). وربّما كان السّلوك التّطوّري للعربيّة في اتّجاهه نحو التّخلص من صيغة المبني للمفعول شأن اللغات الساميّة الأخرى، وهو ما حدث في الدّارجات العربيّة، خاصّة أن الفاعل الحقيقي في الصّيغتين مغيّب، وتوحيد الصّيغة المعبّرة عن المتشابهات مطلب سلوكيّ لغويّ إذ «يسود التّغيّرات الصّرفيّة اتّجاهان عامّان: الأوّل مبعثه الحاجة إلى التّوحيد ويميل إلى إقصاء العناصر الّتي أصبحت شاذّة، والآخر مبعثه الحاجة إلى التّعبير ويميل إلى خلق عناصر صرفيّة جديدة» (فندريس، ١٩٥٠: ٢٠٤-٢٠٥)، وإن كانت صيغة المبنيّ للمجهول غير شاذّة.

لم يختلف علماء العربيّة في أنّ المورفيم (ان) الداخل على صيغة (فَعَل) سابقة صرفيّة مزيدة «واعلم أنّ (انفعل) إنّما أصله من الثّلاثيّ، ثمّ تلحقه الزّيادتان من أوّله، نحو: (قطعته فانقطع)» (ابن عصفور، ١٩٨٧: ١/ ١٩١)، والمشهور أنّ المعنى المتحقّق بهذه الإضافة المورفيميّة هو المطاوعة، «ومعنى المطاوعة أن تريد من الشيء أمرًا ما فتبلُغَه إمّا بأن يفعل ما تريدُه إذا كان مما يصحّ منه الفعل، وإما أن يصير إلى مثل حال الفاعل الّذي يصح منه الفعل، وإن كان ممّا لا يصح منه الفعل» (ابن جني، ١٩٦٠: ١/ ٢٠)، والمقصود أنّه «يكون على ضربين: فأحدهما: أن يكون لما طاوع الفاعل، وهو أن يرومه الفاعلُ فيبلغَ منه حاجته. وذلك قولك: كسرته فانكسر، وقطعته فانقطع. ويكون للفاعل بالزّوائد فعلا على الحقيقة؛ نحو قولك: انطلق عبد الله» (المبرد، ١٩٩٤: ١/ ٢١٤)، وفي ذلك إشكاليّة مصدرها بناء الفعل الّذي اتّفق على أنه للمطاوعة، وتركيبيّة المطاوعة «اعلم أن من الأفعال فعل المطاوعة، وهو ضد النّقل، وذلك أنّ النّقل يصير الفاعل فيه مفعولا ويؤتى بفاعل آخر على ما وصفنا، وفعل المطاوعة يحذف منه الفاعل، ويصير المفعول فاعلًا،

٥- هذا في الغالب، لأن صيغة فعل قد يقع الفعل من فاعلها على سبيل التأثر والاستجابة مثل: هَلَك، ماتَ.

فهما في الطّرفين، تقول: (كسرتُ القلمَ) و (انكسرَ القلمُ) و (شققتُ الثوبَ) و (انشقَّ الثوبُ) فحذفت الفاعل وجعلت المفعول فاعلا» (السيرافي، ٢٠٠٨: ١٥/٢).

بعد هذا الطّرح أستطيع القول إنّ المقصود بمقولة الإسناد الفاعلي (يفعل، ينفعل) الصّرفيّة المعنى الإسنادي المتحقّق بإضافة لاصقة مورفيميّة إلى المبنى التّقسيميّ الفعليّ، والأدوات المقوليّة الصّرفيّة كلّها متحقّقة في هذه المقولة، فهي تقف على معنى تصريفيّ تحقّق بإضافة مورفيميّة مختصّة (ان)، وتطرح إشكاليّة الأصالة والفرعيّة، وقابلة لأن تشكّل مدخلًا تبويبيًا تصنيفيًا، لكن مع الالتفات إلى كون إسناد الفعل إلى المفعول يتحقّق بالصّيغة، فيخرج من أدوات المقولة الصّرفيّة، كما أنّ صيغة (انفعل) بمراوحة الفاعل فيها بين اللغويّة والنّحويّة تفتح أفقًا بحثيًا واسعًا، فربما كانت صيغة البناء للمفعول مرحلة متوسّطة بين (فَعَلَ) و (انْفَعَل).

المقولات: كفاياتها ومقارباتها

جاء في لسان العرب أن الكفاية القيام بالأمر (ابن منظور، ١٣٠٠هـ: ٢٢٥/١٥)، وللمقولات الصّرفيّة كفايات تكفل لها القيام بمهامّ المحوريّة الأفقيّة القابلة لأن تصنّف مباني التّقسيم رأسيًا فيها «فالتّغيرات الصّرفيّة إنّما تصيب الكلمات ولا تصيب العناصر الصّرفيّة» (فندريس، ١٩٥٠: ٢٠٣)، فما دامت العناصر الصّرفيّة (المورفيمات) ثوابت مؤثّرة في المبنى التّقسيميّ، وتعدّ عصيّة على التغيّر والتطوّر الذّاتيّ، فإنّ الأنسب قيامها بأفقيّة الإسقاط الخاصّة بالثّابت. أمّا رأسيّة الإسقاط فستكون لمباني التّقسيم بعد استبعاد ما لا يدرج في المقولة الأفقيّة.

تتمظهر الكفاية المقوليّة الصّرفيّة العربيّة في الكليّة المقاصديّة التعبيريّة، والاقتصاد التّحديديّ، والاقتصار التّحليليّ. ذلك أنّ المقاصد التّعبيريّة الكليّة المرتبطة بالفكر اللغويّ المكافئ للفكر الوجوديّ المنطقيّ هي المقولات ذاتها؛ من شخص ونوع وعدد وتعيين وزمن وإسناد، وقد عبّر عن هذه المقولات صرفيًا بمورفيمات خاصّة أدّت مهمّتها التّعبيريّة

بدقّة. ثم أمكن تحديد منطلقات التّصنيف بدقّة ضمن المقولة نفسها، دون أن يكون المحدّد المباني التّقسيميّة بتنوّعها، ففي مقولة النّوع يُنطلق من تصنيف المذكّر والمؤنّث، وبذلك تحصر محدّدات المعالجة بعناصر المقولة المحدّدة. ويقتصر في التّحليل على العناصر المقوليّة المتقاطعة مع المبنى التّقسيميّ فقط، ويستثنى في الجدول التّصريفيّ النّمط اللغوي غير المندرج في التّقاطع المقوليّ التّقسيميّ المستهدف، فلا يدرس المبنى التّقسيمي للفعل الماضي المتّصل بمورفيم مقولة العدد في مبحث توكيد الفعل بالنّون.

أما المقاربة فيشير مصطلحها إلى كيفيّة معالجة الموضوع)عمر، ٢٠٠٨: ١٧٩٣/٣)، والمقصود بها في هذا السّياق منهجيّة استثمار المقولات الصّرفيّة العربيّة في الدّراسات التّحليليّة، وترتيبها كمنطلقات تحليليّة لدراسة البناء الصّرفيّ، والمقولات الصّرفيّة قسمان، قسم عام يستوعب مباني التّقسيم كلّها، وقسم خاص بمبان تقسيميّة محدّدة، أمّا المقولات العامّة فهي مقولات النّوع، والعدد، والشّخص. وأمّا مقولات التّعيين، والتّصريف، والإسناد فهي مقولات خاصّة بمبان تقسيميّة محدّدة، ففي الوقت الذي تختصّ مقولة التّعيين فيه بمباني التّقسيم الاسميّة، تختصّ مقولتا التّصريف والإسناد بمباني التّقسيم الفعليّة.

لابد من ترتيب للمقولات الصّرفيّة العربيّة العامّة، يوقف فيه على المقولات بناء على الأهميّة، ويكون ذلك انطلاقًا من المقاصد التّعبيريّة للغة، والسّبب في ذلك أنّ بعض المورفيمات المقوليّة يحتمل أكثر من دلالة مقوليّة، فإذا نظرنا في مورفيم (ن) الدّال على عدد لنوع معين في مثل (ذَهَبْنَ)، فإن حمله على النوعيّة مقبول، وحمله على العدديّة مقبول كذلك «والنون في (قمن) علامة الجمع والتأنيث» (ابن الأثير، ١٤٢٠هـ: ١٠٩/١)، وربّما أمكن إطلاق مصطلح مورفيم (نوع عدديّ) عليه. وليس ذلك لمورفيم (كما) الّذي ظهر الاهتمام فيه بالشّخص في مثل (كتابكما) وقدّم على العدد، وربما أدرك علماء العربيّة ذلك حين نصّوا على أنّ الضمير هو الكاف فقط، وأن ما يلحقها محدّد إضافي لتبيين العدد «والكافُ حرفُ خطاب، وتظهر علامة الفروع في الكاف فتقول: أرأيتكَ أرأيتكِ

أرأيتكما أرأيتكُم أرأيتكُنَّ» (الأندلسي، ١٩٩٨: ٢/ ٩٨١).

تعدّ مقولة النوع الصرفيّة المقولة الأولى تصنيفيًا، لأنّها المحدّد للمقولة الصرفيّة الثانية وهي مقولة الشّخص، ذلك أنّ المورفيم الشّخصي مورفيم نوع شخصي. فمقولة العدد، ذلك أن مورفيم العدد مورفيم نوع شخص عددي.

النتائج:

١. المقولات الصرفيّة العربيّة معان تتحقق للبناء التقسيمي في حال أضيفت إليه لاصقة مورفيميّة خاصة، سواء أكانت سابقة أم لاحقة أم داخلة.
٢. المقولات الصرفيّة العربيّة هي: الشخص، والعدد، والتعيين، والنوع، والتصريف والإسناد.
٣. المقولات الصرفيّة العربيّة عين المقولات المنطقيّة ذلك أن اللغة مكافئ للفكر.
٤. محددات المقولة الصرفيّة:
٥. الوقوف على معنى تصريفي متحقق بإضافة مورفيميّة مختصة.
٦. وتطرح إشكاليّة الأصالة والفرعيّة.
٧. قابلة لأن تشكل مدخلا تبويبيًا تصنيفيًا.
٨. للمقولات الصرفيّة كفايات تكفل لها القيام بمهام المحوريّة الأفقيّة، لتصنف مباني التقسيم رأسيًا فيها.

المراجع

١. ابن الأثير، مجد الدين المبارك بن محمد (٦٠٦هـ). (١٤٢٠ هـ) البديع في علم العربيّة، تحقيق: فتحي أحمد علي الدين، د. ط، السعوديّة: جامعة أم القرى.
٢. أرسطو طاليس (٣٢٢ ق.م). (١٩٩٩). النص الكامل لمنطق أرسطو: قاطيغورياس (المقولات). ٤ جـ. ط١ تحقيق وتقديم: فريد جبر. مراجعة: جيرار جيهامي، وفيق

العـزم. لبنـان: دار الفكـر اللبنانـي للنشـر والتوزيـع.

٣. الإشـبيلي، ابـن عصفـور علـي (٦٦٩هـ). (١٩٨٧). الممتـع الكبيـر في التصريـف. ٢ج. تحقيـق: فخـر الديـن قبـاوة. ط١. بيـروت: دار المعرفـة.

٤. إميـل بنفنسـت (١٩٧٦). (١٩٩٩). مقـولات الفكـر ومقـولات اللُّغـة. ترجمـة: عبـد الكبيـر الشـرقاوي. مجلـة فكـر ونقـد. المغـرب. عـدد١٦.

٥. الأندلسـي، أبـو حيـان محمـد (٧٤٥هـ). (١٩٩٨م). ارتشـاف الضـرب مـن لسـان العـرب. ٥جـ. تحقيـق: رجـب عثمـان محمـد. ط١. القاهـرة: مكتبـة الخانجـي.

٦. الأندلسـي، أبـو حيـان محمـد (٧٤٥هـ). (١٩٩٨م). التذييـل والتكميـل في شـرح كتـاب التسـهيل، ٢٢ جـ. تحقيـق: حسـن هنـداوي، ط١. دمشـق: دار القلـم.

٧. الأنطاكـي، محمـد. (١٩٦٩). الوجيـز في فقـه اللُّغـة. ١جـ. ط٣. سـوريا: المطبعـة الحديثـة للطباعـة والنشـر.

٨. ابـن جنـي، عثمـان (٣٩٣هـ). (١٩٥٢) الخصائـص. ٣ج. تحقيـق: محمـد علـي النجـار. د.ط. القاهـرة: دار الكتـب المصريّـة.

٩. ابـن جنـي، عثمـان (٣٩٣هـ). (١٩٦٠) المنصـف شـرح الإمـام أبـي الفتـح عثمـان بـن جنـي النحـوي لكتـاب التصريـف للإمـام أبـي عثمـان المازنـي النحـوي البصـري، ٣ج. تحقيـق: إبراهيـم مصطفـى، عبـد الله أمـين. ط١. القاهـرة: وزارة المعـارف العموميّـة.

١٠. ابـن الخشـاب، عبـد الله بـن أحمـد (٥٦٧هـ)، (١٩٧٢م) المرتجـل في شـرح الجمـل، تحقيـق علـي حيـدر، د.ط، دمشـق: دار الحكمـة.

١١. ابـن رشـد، محمـد بـن أحمـد (٥٩٥هـ). (١٩٨٠) تلخيـص كتـاب المقـولات. ١جـ. تحقيـق: محمـود قاسـم. د.ط. مصـر: الهيئـة المصريّـة العامـة للكتـاب.

١٢. ابـن فرحـون، بـدر الديـن عبـد الله (٧٧٧هـ)، (د.ت) العـدة في إعـراب العمـدة، ٣ جـ،

تحقيق: عادل بن سعد، د.ط. الدوحة: دار البخاري.
١٣. حسان، تمام. (١٩٩٠). مناهج البحث في اللُّغة. د.ط. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصريّة.
١٤. حسان، تمام. (١٩٩٤). اللُّغة العربيّة معناها ومبناها. ١جـ. د.ط. مصر: دار الثقافة.
١٥. حسن الملخ. (٢٠٠١). نظريّة الأصل والفرع في النحو العربي، جـ ١، ط١. الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع.
١٦. سيبويه، عثمان بن قنبر (١٨٠هـ). (١٩٨٨). الكتاب، ٥جـ. تحقيق: عبد السلام هارون. ط٣. القاهرة: مكتبة الخانجي.
١٧. السيرافي، أبو سعيد الحسن (٣٦٨هـ). (٢٠٠٨). شرح كتاب سيبويه. ٥ج. تحقيق: أحمد مهدلي، علي سيد علي. بيروت: دار الكتب العلميّة.
١٨. السيوطي، عبد الرحمن (٩١١هـ). (١٩٩٢). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. ٧ج. تحقيق: عبد السلام هارون، عبد العال مكرم. د.ط. بيروت: مؤسسة الرسالة.
١٩. الشافعي، محمد أبو عليان، (٢٠١٦) تعريف المقولات مقدمة في المقولات العشر وأقسامها وع بيان مذاهب الحكماء والمتكلمين فيها، تعليق وتتمة: محمد هارون، جـ ١، د.ط. د.م: النور.
٢٠. شاهين، عبد الصبور. (١٩٨٠) المنهج الصوتي للبنيّة العربيّة رؤيّة جديدة في الصرف العربي، ١ جـ. د.ط. بيروت: مؤسسة الرسالة.
٢١. عبابنة، يحيى. (٢٠١٩). الصرف العربي التحليلي نظرات معاصرة. ١ جـ. ط١. الأردن: دار الكتاب الثقافي للنشر والتوزيع.
٢٢. عباس، حسن. (١٣٩٨هـ). النحو الوافي. ٤ جـ. ط٣. مصر: دار المعارف.
٢٣. عبد التواب، رمضان. (١٩٩٩). فصول في فقه العربيّة، ١ جـ، ط٦. مصر: الخانجي.
٢٤. العرجاني، أحمد السعيد. (٢٠١٦). مقولة العدد في اللُّغة العربيّة بين الشكل والدلالة.

رسالة ماجستير غير منشورة. الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة.

٢٥. عمر، (٢٠٠٨) أحمد مختار، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ٤ جـ، ط١. مصر: عالم الكتب.

٢٦. الغلاييني، مصطفى. (١٩٩٣). جامع الدروس العربيّة، ٣ جـ. ط٢٨. بيروت: المكتبة العصريّة.

٢٧. فندريس. جوزيف (١٣٨٠هـ). (١٩٥٠م). اللُّغة. ترجمة: عبد الحميد الدواخلي، محمد القصاص. د.ط. القاهرة: المكتبة الأنجلو مصريّة.

٢٨. قدور، أحمد محمد. (٢٠٠٨). مبادئ اللسانيات. ١جـ. ط٣. سوريا: دار الفكر.

٢٩. القراي، الشيخ سالم الشيخ. (٢٠٢١). مقولة الجنس في اللُّغة. مجلة مركز جزيرة العرب للبحوث التربويّة والإنسانيّة. اليمن. المجلد ١. العدد ٨.

٣٠. كمال رشيد، الزمن النحوي في اللغة العربيّة، عالم الثقافة للنشر والتوزيع، د.ط، ٢٠٠٨، الأردن، ٥٧.

٣١. ماريو باي. (١٩٩٨). أسس علم اللغة. ترجمة: أحمد مختار عمر. ١ جـ، ط٨. القاهرة: عالم الكتب.

٣٢. المبرد، محمد بن يزيد (٢٨٥هـ). (١٩٩٤). المقتضب، تحقيق: محمد عظيمة، ٤ جـ، ط٣. مصر: لجنة إحياء التراث الإسلامي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، وزارة الأوقاف.

٣٣. محمد الأنطاكي، دراسات في فقه اللغة، جـ ١، ط٤. بيروت: دار الشرق العربي.

٣٤. المرادي، بدر الدين حسن بن قاسم (٧٤٩هـ). (١٩٩٢) الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة، ١ جـ، ط١. بيروت: دار الكتب العلميّة.

٣٥. ابن منظور، محمد (٧١١). (١٣٠٠هـ). لسان العرب، ١٥ جـ، تحقيق: أحمد فارس

الجوانب. ط١. بيروت: دار صادر.

٣٦. ابن هشام، محمد بن عبد الله (٧٦١هـ). (١٩٩١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ٢ جـ، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، د.ط. بيروت: المكتبة العصريّة.

٣٧. ابن هشام، محمد بن عبد الله (٧٦١هـ). (٢٠٠٤) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ومعه منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب، ١ جـ، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، د.ط. مصر: دار الطلائع.

٣٨. ابن يعيش، يعيش بن علي (٦٤٣هـ). (٢٠٠٢). شرح المفصل. ٦جـ. تحقيق: إميل يعقوب. ط١. بيروت: دار الكتب العلميّة.

refrencises

1- Ibn al-Athir, Majd al-Din al-Mubarak ibn Muhammad (606 AH). (1420 AH). Al-Badi' fi Ilm al-Arabiyyah, edited by Fathi Ahmad Ali al-Din, d. ed., Saudi Arabia: Umm al-Qura University.

2- Aristotle (322 BC). (1999). The Complete Text of Aristotle's Logic: Categories (Categories). 4 vols. 1st ed. Edited and introduced by Farid Jabr. Reviewed by Gerard Jehami and Wafiq al-Azm. Lebanon: Dar al-Fikr al-Lubnani for Publishing and Distribution.

3- Al-Ishbili, Ibn Asfour Ali (669 AH). (1987). Al-Mumta' al-Kabir fi al-Tasrif. 2 vols. Edited by Fakhr al-Din Qabawa. 1st ed. Beirut: Dar al-Ma'rifah.

4- Emile Benveniste (1976). (1999). Categories of Thought and Categories of Language. Translated by Abdel Kabir al-Sharqawi. Fikr wa Naqd Magazine. Morocco. Issue 16.

5- Al-Andalusi, Abu Hayyan Muhammad (745 AH). (1998 AD). Sipping the Beat from Lisan al-Arab. 5 vols. Edited by: Rajab

Othman Muhammad. 1st ed. Cairo: Al-Khanji Library.

6- Al-Andalusi, Abu Hayyan Muhammad (745 AH). (1998 AD). Appendix and Completion in Explaining Kitab al-Tashil, 22 vols. Edited by: Hassan Handawi, 1st ed. Damascus: Dar al-Qalam.

7- Al-Antaki, Muhammad. (1969). Al-Wajeez fi Fiqh al-Lughah. 1 vol. 3rd ed. Syria: Al-Matba'a al-Hadithah for Printing and Publishing.

8- Ibn Jinni, Othman (393 AH). (1952) Al-Khasais. 3 vols. Edited by: Muhammad Ali al-Najjar. d. ed. Cairo: Dar al-Kutub al-Masriya.

9- Ibn Jinni, Othman (393 AH). (1960) Al-Munsif Sharh Imam Abu al-Fath Othman ibn Jinni al-Nahwi li-Kitab al-Tasrif by Imam Abu Othman al-Mazini al-Nahwi al-Basri, 3 vols. Edited by: Ibrahim Mustafa, Abdullah Amin. 1st ed. Cairo: Ministry of Public Education.

10- Ibn al-Khashab, Abdullah ibn Ahmad (567 AH), (1972 AD) Al-Murtajall fi Sharh al-Jumal, edited by Ali Haidar, n.d., Damascus: Dar al-Hikma.

11- Ibn Rushd, Muhammad ibn Ahmad (595 AH). (1980) Summary of the Book of Categories. 1 vol. Edited by: Mahmoud Qasim. n.d. Egypt: Egyptian General Book Authority.

12- Ibn Farhun, Badr al-Din Abdullah (777 AH), (n.d.) Al-'Adda fi I'rab al-'Umda, 3 vols. Edited by: Adel ibn Saad, n.d. Doha: Dar al-Bukhari.

13- Hassan, Tamam. (1990). Research Methods in Language. n.d. Cairo: Anglo-Egyptian Library.

14- Hassan, Tamam. (1994). The Arabic Language: Its Meaning and Structure. 1 vol. N.d. Egypt: Dar al-Thaqafa.

15- Hassan al-Malakh. (2001). The Theory of Origin and Branch in

Arabic Grammar, Vol. 1, 1st ed. Jordan: Dar Al-Shorouk for Publishing and Distribution.

16- Sibawayh, Uthman ibn Qanbar (180 AH). (1988). The Book, 5 vols. Edited by: Abdul Salam Haroun. 3rd ed. Cairo: Al-Khanji Library.

17- Al-Sirafi, Abu Saeed Al-Hasan (368 AH). (2008). Explanation of the Book of Sibawayh. 5 vols. Edited by: Ahmed Mahdali, Ali Sayyid Ali. Beirut: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah.

18- Al-Suyuti, Abdul Rahman (911 AH). (1992). Huma' Al-Hawami' fi Sharh Jami' Al-Jawami'. 7 vols. Edited by: Abdul Salam Haroun, Abdul Aal Makram. First ed. Beirut: Al-Risalah Foundation.

19- Al-Shafi'i, Muhammad Abu Alyan (2016). Definition of Categories: An Introduction to the Ten Categories and Their Divisions and a Statement of the Schools of Thought of Philosophers and Theologians Regarding Them, Commentary and Supplement: Muhammad Haroun, Vol. 1, First ed. Dr. M.: Al-Nour.

20- Shaheen, Abdul-Sabour. (1980). The Phonological Approach to Arabic Structure: A New Vision in Arabic Morphology, 1 vol. 1st ed. Beirut: Al-Resalah Foundation.

21- Ababneh, Yahya. (2019). Analytical Arabic Morphology: Contemporary Perspectives. 1 vol. 1st ed. Jordan: Dar Al-Kitab Al-Thaqafi for Publishing and Distribution.

22- Abbas, Hassan. (1398 AH). Comprehensive Grammar. 4 vols. 3rd ed. Egypt: Dar Al-Maaref.

23- Abdul-Tawab, Ramadan. (1999). Chapters in Arabic Jurisprudence, 1 vol. 6th ed. Egypt: Al-Khanji.

24- Al-Arjani, Ahmed Al-Saeed. (2016). The Concept of Number in the Arabic Language: Between Form and Semantics. Unpublished Master's Thesis. Algeria: University of Mohamed Kheider,

Biskra.
25- Omar, Ahmed Mukhtar (2008). Dictionary of Contemporary Arabic, 4 vols. 1st ed. Egypt: Alam Al-Kutub.
26- Al-Ghalayini, Mustafa. (1993). The Compendium of Arabic Lessons, 3 vols. 28th ed. Beirut: Modern Library.
27- Vendrys, Joseph (1380 AH). (1950 AD). Language. Translated by: Abdul Hamid Al-Dawakhli, Muhammad Al-Qassas. First edition. Cairo: Anglo-Egyptian Library.
28- Qaddour, Ahmad Muhammad. (2008). Principles of Linguistics. 1 vol. 3rd ed. Syria: Dar Al-Fikr.
29- Al-Qarai, Sheikh Salem Al-Sheikh. (2021). The Concept of Gender in Language. Journal of the Arabian Peninsula Center for Educational and Human Research. Yemen. Volume 1, Issue 8.
30- Kamal Rashid, Grammatical Time in the Arabic Language, Alam Al-Thaqafa for Publishing and Distribution, 1st edition, 2008, Jordan, 57.
31- Mario Bay. (1998). Foundations of Linguistics. Translated by: Ahmed Mukhtar Omar. 1 vol. 8th ed. Cairo: Alam Al-Kutub.
32- Al-Mubarrad, Muhammad ibn Yazid (285 AH). (1994). Al-Muqtabas, edited by Muhammad Azima, 4 vols., 3rd ed. Egypt: Committee for the Revival of Islamic Heritage, Supreme Council for Islamic Affairs, Ministry of Endowments.
33- Muhammad al-Antaki, Studies in Linguistics, vol. 1, 4th ed. Beirut: Dar al-Sharq al-Arabi.
34- Al-Muradi, Badr al-Din Hasan ibn Qasim (749 AH). (1992) Al-Jana al-Dani fi Huruf al-Ma'ani (The Nearly Reached in the Letters of Meanings), edited by Fakhr al-Din Qabawa, 1 vol., 1st ed. Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah.
35- Ibn Manzur, Muhammad (711). (1300 AH). Lisan al-Arab, 15

vols., edited by Ahmad Faris al-Jawabin. 1st ed. Beirut: Dar Sadir.

36- Ibn Hisham, Muhammad ibn Abdullah (761 AH). (1991) Mughni al-Labib ‘an Kutub al-A’arib (The Intelligent Book of Arabic Grammar), 2 vols., edited by Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, d. ed. Beirut: Al-Maktaba al-Asriya.

37- Ibn Hisham, Muhammad ibn Abdullah (761 AH). (2004) Explanation of Shudhur al-Dhahab in Knowing the Speech of the Arabs and with it Muntaha al-Arab with the verification of the Explanation of Shudhur al-Dhahab, 1 vol., edited by: Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, no date printed. Egypt: Dar al-Tala’i’.

38- Ibn Ya’ish, Ya’ish bin Ali (643 AH). (2002). Explanation of al-Mufassal. 6 vols. Edited by: Emile Ya’qub. 1st ed. Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah.